

Distr.: Limited
25 August 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني باسترداد الموجودات
الاجتماع الخامس
فيينا، ٢٥ و٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١

مشروع التقرير

أولاً - مقدمة

- ١ - قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٤/١ و٣/٢، أن ينشئ الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات وأن يواصل الفريق أعماله، ورَحَّب باستنتاجات وتوصيات الفريق العامل،^(١) وأحاط علماً باهتمام بورقة المعلومات الخلفية التي أعدتها الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات.^(٢)
- ٢ - وفي القرار ٣/٣، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن ينظر في مجموع الدراسات القائمة والجاري إعدادها بغية صوغ أفضل الممارسات في مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الدراسات المنجزة في إطار المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة.
- ٣ - وقرّر المؤتمر، في القرار ٣/٣ أيضاً، أن يواصل الفريق العامل عمله بإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن استرجاع عائدات الفساد، وأن يعقد الفريق اجتماعين على الأقل قبل دورة المؤتمر الرابعة، في حدود الموارد المتاحة.

(١) CAC/COSP/WG.2/2009/3.

(٢) CAC/COSP/2009/7.



ثانياً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

٤ - عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات اجتماعه الخامس في فيينا في يومي ٢٥ و٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١.

٥ - وترأس اجتماع الفريق العامل يوخينيو كوريا (الأرجنتين). واستذكر الرئيس ولاية الفريق العامل، وأبرز أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوصفها أول صك دولي يتضمن فصلاً عن استرداد الموجودات. وأشار إلى أن الأحداث السياسية الأخيرة قد أعطت بعداً دينامياً جديداً للحوار بشأن استرداد الموجودات، وأن قضية الفساد قد اتخذت أهمية كبيرة في مختلف المحافل، وذلك إضافة إلى الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية مكافحة الفساد.

٦ - وتكلم مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فسّط الضوء على مجموعة من الأنشطة التي نُفذت لتعزيز جدول أعمال استرداد الموجودات على الصعيد الدولي وعلى إسهام المكتب فيها. وأشار إلى النواتج المعرفية التي أُعدت باستخدام المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، وإلى الجهود المنصّبة على النهوض بأنشطة المساعدة التقنية. وشدد على أن استرداد الموجودات لا يزال مجالاً يتسم بالتحدي من الناحيتين العملية والسياسية، وشدد على فائدة إجراء تحليل للتجارب السابقة المستمدة من كل من الحالات الناجحة وغير الناجحة لاسترداد الموجودات. وأعلن إطلاق "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد" ("تراك") في ١ أيلول ٢٠١١، وأبرز المزايا المحتملة لإقامة شبكات تجمع كلاً من جهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات والسلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة. وأخيراً، وجّه المدير الدعوة إلى الفريق العامل للنظر في خطة العمل المتعددة السنوات التي اقترحتها الأمانة.

٧ - وأدلى ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين بكلمة وجّه فيه تعازي المجموعة إلى الأرجنتين في وفاة السيد أرييل والتر غونساليس وأشار إلى ما قدّمه من مساهمات هامة وقيمة في أعمال الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. وانضم إليه العديد من المتكلمين في الإعراب عن التقدير والاعتراف بأعمال المندوب الأرجنتيني الراحل. وأكد أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أحاطت علماً بتقرير الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني باسترداد الموجودات، المعقود يومي ١٦ و١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والذي أكد أن إرجاع الموجودات مبدأً أساسياً من مبادئ الاتفاقية. وشدد على الأهمية الجوهرية للتعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون. ولاحظ أن المساعدة التقنية في إعداد القضايا، وتعزيز قدرات نظام العدالة الجنائية،

وكذلك توطيد الالتزام الدولي والثقة المتبادلة في تيسير استرداد الموجودات تُعدّ عناصر أساسية للنجاح. ودعا الدول الأطراف إلى أن يوفّر بعضها لبعض أكبر قدر من تدابير المساعدة القانونية المتبادلة، ولا سيما لفائدة البلدان النامية. وحثّ جميع الدول الأطراف على تيسير إرجاع الموجودات، وعلى تعزيز قدرات تجميد الموجودات وضبطها ومصادرتها. وأخيراً، شدّد على أهمية استعداد الدول لاستعراض تنفيذ الفصل الخامس في المرحلة الثانية من آلية الاستعراض، التي ستبدأ في عام ٢٠١٥.

٨- وشدّد أحد المتكلمين على تأثير غسل الأموال في نمو الاقتصاد العالمي، فأبلغ الفريق العامل بإجراءات مختلفة أُخذت لمكافحة غسل الأموال، بأساليب تشمل التشريعات، وتعزيز قدرات السلطات المسؤولة عن التحقيق بشأن الموجودات وتجميدها ومصادرتها، وإصلاح السلطة القضائية بهدف تعزيز قدراتها وفعاليتها.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٩- أقرّ الفريق العامل، في ٢٥ آب/أغسطس، جدول الأعمال التالي:

١- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الاجتماع؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٢- تنفيذ قرار مؤتمر الدول الأطراف ٣/٣ وتوصيات الفريق العامل.

٣- استرداد الموجودات من حيث الممارسة: تحليل حالات استرداد موجودات.

٤- استخدام الشبكات ضماناً لنجاعة استرداد الموجودات.

٥- النظر في خطة عمل متعدّدة السنوات.

٦- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

١٠- مُثّلت في اجتماع الفريق العامل الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا،

باكستان، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، ناميبيا، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

١١ - وحضر الاجتماع ممثل عن الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي طرف في الاتفاقية.

١٢ - ومثلت بمراقبين الدول التالية الموقعة على الاتفاقية: ألمانيا، إيرلندا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، السودان، اليابان.

١٣ - ومثلت أيضا الدولة التالية بصفة مراقب: عُمان.

١٤ - وحضر ممثل عن فلسطين، وهي كيان له بعثة مراقب دائم لدى الأمم المتحدة.

١٥ - ومثلت بمراقبين وحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة التالية والمعهد التالي التابع لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصصة التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومعهد بازل للحكومة والمعهد الكوري لعلم الإجرام والبنك الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

١٦ - وحضرت، بصفة مراقب، المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الأفريقية وأمانة مجموعة إيجمونت والوكالة الأوروبية لإنفاذ القانون وفريق الإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٧ - وحضر ممثل أيضا عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، وهي منظمة لديها مكتب مراقب دائم في المقر.